وزارة الشؤون الاجتماعية
الجمهورية التونسية

إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية
الأمانة الفنية لمجلس وزراء
الشؤون الاجتماعية العرب

مكتب العمل العربي
والمركز العربي لإدارات العمل

التقرير الختامي والتوصيات

ورشة عمل حول
" الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
كآلية للحد من العمل الهش ولدعم الاندماج الاجتماعي"

تونس ، 9 – 10 مايو/ أيار 2018

تقديم :

استجابة إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلق برغبة وزارة الشؤون الاجتماعية بتونس في عقد ورشة عمل حول "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كآلية للحد من العمل الهش ولدعم الاندماج الاجتماعي " .

وتنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، الذي كلف أمانته الفنية بالتعاون مع منظمة العمل العربية و بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية في الجمهورية التونسية بصفتها صاحبة المبادرة.

تم عقد هذه الورشة الهامة بالتعاون بين الامانة العامة لجامعة الدول العربية – القطاع الاجتماعي و مكتب العمل العربي / المركز العربي لادارات العمل والتشغيل و بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية في الجمهورية التونسية بصفتها صاحبة المبادرة ، خلال الفترة من 9-10/ 5 / 2018 ، بفندق رمادا بلازا ، قمرت ضواحي تونس العاصمة بالجمهورية التونسية **لمناقشة التصورات الأولية لوضع خطة عربية استرشادية ، بمختلف مكوناتها التشريعية والهيكلية والمؤسساتية والتمويلية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.**

الهدف العام :

نحو وضع إطار تشريعي ومؤسسي وتمويلي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني كنموذج تنموي لمكافحة الفقر والحد من البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

الأهداف و النتائج المنتظرة :

- توحيد المبادرات العربية المتعددة ووضع إطار تشريعي استرشادي موحد خاص بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الدول العربية ، يحدد هياكله وأدواته ويمكن من أداء دورة في المجتمع

- وضع إستراتيجية عربية للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني في البلدان العربية تمكن من الاستفادة من تجارب الماضي وتضع الأسس السليمة للمستقبل .
- وضع خطة عمل عربية لدعم المبادرات المقدمة والاستلهام بأخرى ناجحة في بعض البلدان العربية وإحداث نماذج ابتكاريه لتجارب جديدة لفائدة الفئات الهشة من النساء والشباب بشكل خاص.
- الخروج بتوجهات لدراسة حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودوره في تجسيم أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية.
- الاستفادة من التجارب الناجحة عالميا وعربيا .

المحاور :

- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني : المفاهيم – الأهداف – الآليات
- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كآلية لمقاومة الفقر
- القوانين والنصوص التشريعية المتعلقة بإرساء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الدول العربية والدولية
- استراتيجيات وآليات تمويل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
- دور الحوار الاجتماعي في ارساء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (أطراف الإنتاج والإعلام).
- تجارب عربية وعالمية رائدة .

الجهات المشاركة:

- وزارات الشئون الاجتماعية والعمل في الدول العربية.
- منظمات أصحاب الأعمال في الدول العربية.
- منظمات العمال في الدول العربية.
- الاتحاد التعاوني العربي .
- الاتحادات التعاونية في الدول العربية.
- منظمة العمل الدولية.
- منظمات دولية وعربية ذات صلة بالموضوع.
- المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

- المجالس الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية
- الجمعية العربية للضمان الاجتماعي

افتتاح أعمال الورشة

بحضور (92) مشاركا يمثلون 17 دولة عربية وهم (الأردن ، البحرين ، تونس ، الجزائر ، السعودية ، السودان ، سلطنة عمان ، الصومال ، العراق ، فلسطين ، قطر ، الكويت ، لبنان ، المغرب ، مصر ، موريتانيا ، اليمن) وعدد من كبار الضيوف والخبراء المشاركين تم افتتاح أعمال الورشة " في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء الموافق 2018/5/9

كلمات حفل الافتتاح:

- **كلمة معالي الأستاذ محمد الطرابلسي – وزير الشؤون الاجتماعية.**
- **كلمة معالي الأستاذ فايز المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية.**
- **كلمة سعادة المستشار طارق نبيل النابلسي مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية**

****سير عمل الجلسات**

اليوم الأول 2018/5/9

- **جلسة العمل الأولى:**

ترأس هذه الجلسة / الدكتور علي محمد خير/ حكومات / جمهورية السودان).

ورقة العمل الاولى: عرض فيها **الدكتور/ عبد الله السوهير** ورقة عمل حول " **الاقتصاد** -أ

الاجتماعي والتضامني : المفاهيم - الأهداف - الآليات "

ورقة العمل الثانية :عرض فيها الدكتور **عبد المولى اسماعيل ورقة عمل حول "القوانين والنصوص التشريعية المتعلقة بإرساء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الدول العربية والدولية**

- **جلسة العمل الثانية :**

ترأس هذه الجلسة / الدكتور / فيحان العتيبي / عمال / المملكة العربية السعودية

عرض فيها الدكتور / بالعيد اولاد عبدالله ورقة عمل حول "دور الحوار الاجتماعي في ارساء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (أطراف الإنتاج والإعلام).

اليوم الثاني 2018/5/10

- **جلسة العمل الثالثة :**

تـــرأس هـــذه الجلســـة الـــدكتور/ عبـــد الســـلام النجـــازي / الاتحـــاد التعـــاوني العربـــي / الجمهورية التونسية

عرض فيها كل من: الدكتور نضال بالشيخ و الدكتورة رجاء كساب، ورقتي عمل حول "استراتيجيات وآليات تمويل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"

- **جلسة العمل الرابعة:**
- **ترأس هذه الجلسة الاستاذة/ ماليكة بوطاوي / عمال / الجزائر**

عرض فيها **السيد /كريم الطرابلسي ورقة عمل حول "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كآلية لمقاومة الفقر"**

- **جلسة العمل الخامسة :**

عرض تجارب قطرية، وتم عرض التجارب القطرية في الدول *التالية*:

1- تونس : الدكتور لطفي بالنور - أستاذ تعليم عالي ومدير المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية

2- تونس :السيد/ سامي السليني- المدير المركزي للشؤون الاجتماعية بالإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية.

3- موريتانيا : السيد / محمد كوريرا

4- المغرب: السيدة / كريمة مكيكة

5- قطر: السيدة / مريم حميد محمد الشهواني

6- مصر : السيدة / فاتن فهيم الصعيدي

7 - الجزائر : السيد / مليكة بطاوي

8- السودان الدكتور / علي محمد خير

- **الجلسة الختامية:**

ترأس هذه الجلسة كل من:

- معالي **السيد / محمد الطرابلسي/ وزير الشؤون الاجتماعية**

– **المستشار / طارق النابلسي / جامعة الدول العربية**

– وزير مفوض / حمدي احمد / منظمة العمل العربية

تم خلالها مناقشة واعتماد نتائج وتوصيات ورشة العمل و توزيع الشهادات على السادة المشاركين .

النتائج والتوصيات :

وفي ضوء أوراق العمل التي قدمت والمناقشات والمداخلات والعروض القطرية توصل المشاركون للنتائج و التوصيات الآتية مع دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية باعتماد التعريف التالي والذي أعد من قبل خبراء الورشة :

اولا : تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني :

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو نمط لتحسين الأوضاع الاجتماعية والمعيشية، ويقوم على إنشاء مؤسسات للعمل الاقتصادي والاجتماعي في شتى مجالات النشاط الإنساني على أساس الانتظام الحر والإرادي.

ويرتكز " الاقتصاد الاجتماعي والتضامني " على الأسس والمبادئ **المتكاملة** التالية :

- إعطاء الأولوية لتنمية الإنسان على تنمية رأس المال المادي ويكون الهدف تحقيق أفضل درجات المنفعة الاجتماعية.
- تثمين قيمة العمل والتوزيع العادل للمنافع.
- عدم قابلية الممتلكات وأدوات الإنتاج للتقسيم.
- تطبيق مبادئ الاستقلالية والحوكمة الرشيدة والمشاركة (صوت واحد لكل عضو).
- تواجد فعلي ونشيط على المستويين المحلي والقطاعي.

ثانيا التوصيات :

1- العمل على وضع قانون عربي استرشادي لتهيئة البنية التشريعية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بما يمكّنه من توفير الضمانات الكفيلة بحماية مختلف الفاعلين في هذا القطاع بهدف تنظيمه وتطويره ليقوم بدوره في النهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية.

2- دعوة الدول الأعضاء للعمل على إيجاد آليات تمويل تضامنية حديثة ومبتكرة، بالإضافة إلى ما هو معتمد في اقتصاد السوق بما يضمن استقلالية مكونات قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتحتوي على جملة من الإجراءات الإستراتيجية والآنية وتوفر لهذا القطاع الآليات الفعالة والأدوات الملائمة بما في ذلك التسهيلات والاعفاءات والإسترشاد في هذا الشأن بالمبادرات العالمية الرائدة في هذا المجال.

3- دعم المبادرات والمشاريع الناشئة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال تعديل التشريعات ليتم استيعابها وعدم عرقلتها بما في ذلك تحرير التعاونيات بما يضمن استقلاليتها وحرية تأسيسها وتسييرها الذاتي ووضع خطط لدعم ترويج وتسويق المنتجات ومنح الإعفاءات الضريبية والجبائية اللاّزمة لتشجيع هذا القطاع.

4- دعوة الدول الأعضاء إلى موافاة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ومنظمة العمل العربية بالمعلومات والبيانات المتاحة، حول مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تمهيدا لإعداد قاعدة بيانات عربية وبما يسهم في إعداد السياسات والبرامج الهادفة إلى تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتطوير آليات الانتقال نحو الاقتصاد الرسمي والمهيكل بهدف خلق فرص عمل جديدة ومكافحة العمل الهش وتبادل الخبرات في هذا المجال.

5- العمل بمبادئ الحوكمة والشفافية في تسيير مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والسعي لوضع دليل إجرائي حول الحوكمة والتصرّف الرشيد لمؤسسات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني، بما يضمن استقلاليتها ويجذب الشباب والنساء والفئات المهمشة لخلق فرص عمل جديدة.

6- تعزيز التعاون بين أطراف الانتاج من الحكومات ومنظمات أصحاب الأعمال ومنظمات العمال لادراج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في السياسات والخطط التنموية نظرا للدور الهام الذي يلعبه في النهوض بالتشغيل وبلوغ التنمية المستدامة.

7- تعزيز دور الإعلام وخاصة الاعلام التخصصي ليقوم بدوره التوعوي حول أهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كقطاع يحقق التنمية المستدامة والعادلة وتوفير برامج وحملات إعلامية متخصصة للترويج لهذا القطاع وتوظيف وسائل التواصل الاجتماعي لنشر التوعية والثقافة المجتمعية بأهميـة هذا القطاع.

8- دعوة منظمة العمل العربية لاعتماد أداة قانونية خاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني تراعي خصوصيات ومكوّنات هذا القطاع في الوطن العربي .

9- احداث شبكة ربط للاكاديميات العربية للبحوث والدراسات المهتمة بتنمية القدرات المؤسساتية والفنية لفائدة الناشطين في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

10- العمل على انشاء مرصد عربي يعني بالابحاث والدراسات والتوثيق والتدريب في مجال الإقتصاد الاجتماعي والتضامني .

11- دعوة الامانة العامة لجامعة الدول العربية و منظمة العمل العربية لاتخاذ الإجراءات اللاّزمة لوضع استراتيجية عربية تعني بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني

وفي الختام ، تقدم المشاركون في هذه الورشة بالشكر والتقدير للجهات المتعاونة في هذا النشاط الهام.

حنان– / أ. حمدي
ط/ حنان